فيها لوجوه الاول قوله عليه السلم من افطر في رمضان متعمدا فعليه ما على المظاهر فعلى ما ذهب
اليه المصنف من كون العفو به عائدا في كفارة الظهار وجه الاسناد لان الظهار وما على ما هو
المذهب فعل وجهة انه قيد الافطار بصفة العمد الذي به تكامل الجناية ثم رتب عليه
وجوب الكفارة وقد دل على علية العفو به كما هو مقتضى كمال الجناية الباقي الاجماع على ان
الكفارة لا تجب على من افطر خطأ ان سبق الماء حلقه في المضمضة فلو كرر بعتبر في سببها كمال
الجناية بما سقطت بالخطأ كفارة الخطأ وفي كمال الجناية بالعفو به الى انه
ليس في الافطار سببه الا اباحه نوحه وهذا يدل على ان جنايته كاملة حتى ان سبق الى كفارته عفو به محضه الا انه لما كان معنا عن تسليم الحق اليه مستحقه لا ابطالا للحق الباقي
اذ لا تصور الجناية بالافطار بعد تمام الحق بحصل بهذا الاعتبار فصور ما في الحاصل فلم تحمل
الراجح عفو به محضه ولا يخفى ان هذه الوجوه المذكوره متقاربه جدا قوله وهي اي الكفارات
عفو به وجوبا معنى انها وجبت احرى به لا فعالا يوجد فيها معنى الخطر كالعقوبات وعباده
اذا معنى انها سادت في الصوم والاعتاق والصدقه وهي قرب وتودي بطريق العفو بخلاف العبادات
دون الاستيفاء كالعقوبات وهذا الكلام مما اورده فخر الاسلام في كفارة الفطر خاصة لمعنى
انها وجبت قصدا الى العفو به والزجر بخلاف سائر الكفارات فان العفو به فيها تبع اذ لا معنى
الزجر عن الفعل الخطا مثلا وفي اشارة الى ذلك فيما سبق قوله كما قلنا في الحدود فان
الحدود واجبه لطريق العفو به وتودي بها الامام عن عباده لانه مامور بالمنها واما
عكس له وهو ان يحل الشيء عباده وقربه وبلوغ اداوه عفو به للمكلف وزجرا
فلا يوجد في الشرع بل لا تصور قوله فسقط هذه تفريعات على ان العفو به
غالبه في كفاره الفطر الا ان يوسط قوله وهي عفو به وجوبا عباده اذ المزج النظر
عن ظاهره ولو لا ان المصنف حمل الصبر في قوله وهي عقوبات للكفارات لكان يجعله
لكفاره الفطر محسن النظر ويستقيم المعنى السريع الاول ان كفاره الفطر تسقط
بشبهه بورث جهه اباحه فيها هو محل الجناية كما اذا جامع على ظن عدم طلوع الفجر او
غروب الشمس وقد بان خلافه بخلاف سائر الكفارات فانه لا يسقط من محل ومحل
واما جماع زوجته او اكل طعامه فلا بورث شبهه في اباحه الافطار حتى حل يسببه
او سرت جمره النائي انها تسقط بشبهه قضا القاضي كما اذا راى هلال رمضان وحد

شهد عند القاضي برد شهادته لتعرده او لفسقه فصام لقوله عليه السلم صوموا لرويته ثم
افطر فهذا اليوم وان لزمه الكفاره لان القضا هنا ما ورد ظاهرا مورث شبهه
حل الافطار اذ لو كان ما وقد اظاهر وباطنا لا ورث حرمته الحل وزعم ان قضا القاضي برد شهادته
خطا لا يحرجه عن كونه شبهه كما اذا شهد واما بالعصاص على رجل فقضى القاضي عليه فقتله ثم
وهو عالم بالحال بالشهود دم المشهود بقتله حيا لا يجب القصاص على الولي وعند الشافعي يجب
الكفاره لان هذا اليوم من رمضان في حقه بدليل قطعي وجعل العبد لا يورث شبهه في حقه
كما اذا شرب جماعه على ما بينه وعلم به البعض دون البعض لما ثبت ان المراه اذا افطرت عمدا
حتى لزمتها الكفاره ثم حاضت في ذلك اليوم او مرضت سقطت عنها الكفاره وهذا الرجل
اذا افطر مرض اما الحيض فلانه بعدم الصوم من اول النهار واما المرض فلانه بزيل استحقاق
الصوم فيحقق في هذا اليوم ما سا في الصوم او استحقاقه فلم يورث شبهه الرابع انه لو اصبح
صائما ثم ارسا وافطر لزمه الكفاره وان لم يرجع له الافطار في ذلك اليوم لان السفر
المبيح في نفسه يورث شبهه واما اذا انشا السفر فلا يسقط الكفاره لانها بحرمانه تعالى اما
هو من فعل العبد حتى ان العبد اذا تحلل الحيض او المرض فانه من فعل من له الحق قوله وما
احمعا اي ما اجتمع فيه الحقان وحق الله تعالى غالب حد القذف فانه زاجر يعود نفعه الى عامه
العباد وفيه دفع العار عن المقذوف وغلبة المعنى الاول يجري فيه الارث حتى لو قذف
جماعه كلهم او ورثه معرفه لا يقام عليه الا حد واحد ولا يجري فيه الارث ولا يسقط بعفو
المقذوف ويتصف بالرد ويعود استيفاؤه الى الامام وما اجتمع فيه الحقان وحق العباد
غالب كالعصاص فان فيه في نفس العبد حق الاستعباد وللعبد حق الاستمتاع ففي شرعيه القصاص
اخلا للعفو عن القساد الا ان وجوبه بطريق المماثله المنبئه عن معنى الجبر وفيه معنى المعاقبه
بالمحل فكان حق العبد راجحا ولهذا يوصل استيفاؤه الى الولي ويجري فيه الاعتياض بالمال
واما حد قاطع الطريق فحالص حق الله تعالى قطعا كان او قتلا لان سببه محاربه الله تعالى ورسوله
وقد سماه الله تعالى جزاء والجزاء المطلق ما يحض حقا لله تعالى ممحضا بالفعل وعند الشافعي اذا كان
الحد قتلا فيه حق الله من حيث انه حد يستوفيه الامام دون الولي ولا يسقط بالعفو وحق
العبد من حيث ان فيه معنى القصاص حيث لا يحد الا بالقذف قوله ثم سعيه اهل الدار
اي بعد ما صار دارا حد او ثوب الصغير خلفا عن داره صار سعيه اهل الدار خلفا عن الحد فيها

بعد الافطار ع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)